المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى ومعوقاتها

إعداد

سارة بنت فهد بن محمد القحطاني

المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى ومعوقاتها

سارة بنت فهد بن محمد القحطاني

مقدمة :

تتطلب عملية التنمية الشاملة في أي من المجتمعات مشاركة فعالة من قبل كافة الموارد البشرية، ولما كانت المرأة تشكل نصف المجتمع، كان عليها أن تشارك الرجل في عملية التنمية، فأصبحت قضية النهوض بأوضاع المرأة بهدف تمكينها من أداء دورها الفاعل، من أهم أولويات الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

ويلاحظ أن هناك تحول واضح في توجه الخطة الخمسية الثامنة للتنمية في المملكة العربية السعودية، من التركيز على قضايا عمل المرأة، إلى تمكينها وتفعيل مشاركتها في الشأن العام، كما نص على ذلك الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة، وفي هذا السياق حددت الخطة الأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها ومنها: "تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجالات المختلفة، سواء كان في داخل الأسرة أو في مواقع العمل، وإتاحة فرص أفضل لها في مواقع اتخاذ القرار، وتقديم المعالجات التي تؤدي إلى تمكينها تعليميا، وصحيا، وتشغيليا" (خطة التنمية الثامنة ، ١٤٢٥: ٣٨).

كما أشار تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٢) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إلى أن مشاركة المرأة هي أحد الشروط الضرورية لتحقيق الحرية الإنسانية"، ولم يكن الأمر متعلقا فقط بضرورة تحسين وضعية المرأة وحقها في نيل وممارسة كافة حقوقها، بل أيضا بكيفية التوصل إلى النهوض حول مشاركة المرأة في الميدان السياسي، وفي سياسات صنع القرار، وذلك من خلال ما أشار إليه التقرير إلى وجود ثلاث معوقات أساسية أمام شرط النهوض والتقدم في العالم العربي، وهذه المعيقات تتعلق بوضع كل من الحرية، والمعرفة، ووضع المرأة.

ويعد مجلس الشورى المكان الذي يبدي فيه أعضاء المجلس الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، يتم من خلاله مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء

الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها. وغيرها من المهام، من هنا جاءت تبلورت فكرة هذه الدراسة لمعرفة واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى.

مشكلة الدراسة :

حملت بداية الألفية الثالثة بعض التغيير في وضعية المرأة في بعض البلدان العربية، فقد جاء في آخر إحصائية لتمثيل المرأة في البرلمان الصادر من الاتحاد البرلماني الدولي في شهر ابريل لعام ٢٠١٣ (Women in National Parliaments, 2013)، أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة العربية هي الأدنى من ضمن دول العالم حيث حصلت على نسبة ١٥.٧% في مجلس الشورى، وما نسبته ٦.٨% من مجلس النواب.

والذي يلاحظ إحصائية (Women in National Parliaments, 2013) يجد أن أحدث مشاركة للمرأة في مجلس الشورى السعودي كانت في شهر فبراير ٢٠١٣، حصلت فيه المرأة على ٣٠ مقعدا من أصل ١٥١ مقعدا أي بنسبة ١٩.٩% ،وذلك عندما صدر مرسوم ملكي والقاضي بإدخال المرأة السعودية كعضو في مجلس الشورى، وكمرشحة ومنتخبة في المجالس البلدية، وتعد هذه الإحصائية جديدة إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى.

كما سبقت هذه التعديلات، تعيين أول امرأة سعودية بمنصب نائب وزير، وتأتي هذه الخطوة في إطار اعتماد دور أكبر للمرأة السعودية، ولتعزيز دورها في المسيرة التنموية الشاملة، وكذلك المشاركة في انتخابات النقابات المهنية (العيسوي، ٢٠٠٩: ١٨٩).

وبالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن وعلى حد علم الباحثة لا توجد دراسة تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة السعودية بعد صدور المرسوم الملكي القاضي بتعيين المرأة في مجلس الشورى وكناخب ومنتخب في المجلس البلدي، ومن هنا جاء السؤال الرئيس:

ما واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى ومعوقاتها من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؟

أهمية الدراسة:

نظرا للمرسوم الملكي والقاضي بإدخال المرأة السعودية كعضو في مجلس الشورى، وكمرشحة ومنتخبة في المجالس البلدية والذي تم رفعه في الأول من شهر فبراير لعام ٢٠١٣، والذي يعد قرارا جديدا نسبيا على المجتمع السعودي، ونظرا لمحدودية الدراسات التي تمت في هذا المجال وعلى حد علم الباحثة فإنه يؤمل أن تفيد الدراسة الحالية في تمكين المرأة السعودية في المشاركة السياسية في مجلس الشورى من خلال المقترحات التي تم التوصل لها للتغلب على معوقات المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى.

أهداف الدراسة :

١. التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود.
٢. التعرف على المعوقات الشخصية والاجتماعية والسياسية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود.
٣. معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس.

تساؤلات الدراسة :

١. ما واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؟
٢. ما المعوقات الشخصية والاجتماعية والسياسية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؟
٣. ما الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس؟

مصطلحات الدراسة :

- المشاركة السياسية:

التعريف الاصطلاحي: المشاركة السياسية هي "حرص الفرد أن يكون له دور ايجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة" (جاد الله،٢٠٠٧: ٢٢)، وعرف شقير (٢٠٠٤: ١٧) المشاركة السياسية بأنها" أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة، بحيث تندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي لتسيير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع وكل النساء والرجال".

التعريف الإجرائي: يقصد بالمشاركة السياسية في هذه الدراسة هي مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى:

إن الوضع الذي تطمح أن تكون عليه المرأة السعودية في المجال السياسي لا يمكن تحقيقه من خلال جهود المرأة فقط، وإنما يحتاج إلى قرارات حكومية حاسمة، وتحولات ثقافية إيجابية تجاه المرأة ووضعها، فأخذت قضايا المرأة في المجتمع السعودي، حقها من الاهتمام، وخصوصا على صعيد المشاركة في مجلس الشورى كعضوة وذلك إثر القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز _رحمة الله_ بأن تكون المرأة السعودية عضواً في مجلس الشورى، ومُشاركةً في انتخابات المجالس البلدية، إن تلك القرارات نقلت المرأة السعودية نقلة فاقت التطلعات، لتكون المرأة شريكة للرجل بفضل قدراتها.

وأكدت الشيخ (٢٠١١) أن المرأة السعودية حظيت في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز _رحمة الله_، بمكانة كبيرة، وتبلور دورها في العديد من المجالات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية، ما جعلها تصل إلى مراكز قيادية مهمة في المجتمع داعياً في أكثر من مناسبة إلى دعم المرأة وتوجهاتها، خصوصاً وقد أصبحت شريكاً أساسياً في تنمية المجتمع السعودي، فضلاً عن المستوى المتقدم الذي وصلت إليه المرأة السعودية علمياً وعملياً وبالجهد الذي تبذله في سبيل خدمة الوطن مع التزامها بتعاليم دينها الحنيف وعاداتها وتقاليدها.

وهي بحكم عضويتها في المجلس لها الحق في المشاركة وإبداء الرأي وعدم حصرها في القضايا التي تخص المرأة، وإن كان وجودها في المجلس سوف يفيد نساء مجتمعها كثيراً، خصوصاً في الموضوعات والقضايا التنموية التي تتعلق بالمرأة، ووجود المرأة في المجلس من شأنه أن يدعم قضايا المرأة والتي قد تغيب عن اهتمامات الرجال، وهي لكي تحقق هذه الأهداف والغايات التي تطمح لها نساء مجتمعها سوف تدخل في نقاشات ومداخلات مع أعضاء المجلس، وهو أمر لم تعتد عليه المرأة في الفترات السابقة، فكونها عضوة في هذا المجلس لها صوت يسمع مثلها مثل الرجل، يختلف كثيراً عما كانت عليه في السابق، حينما كانت مستشارة في هذا المجلس (التير ونصر الله، ٢٠١٣).

ولم تكن سيدات الشورى الثلاثين أول الأسماء التي دخلت تاريخ المجلس، فلم يكن المجلس معزولا من النساء، فخلال الدورتين الرابعة والخامسة انضمت المرأة كمستشارة لمجلس الشورى تدريجيا، ففي الدورة الرابعة عينت أربع مستشارات ثم ارتفع العدد إلى ست مستشارات وصولا إلى ثلاث عشرة مستشارة، درسن مختلف التقارير التي عرضت عليهن وقدمن أرائهن ولم ينقصهن شيء سوى حق التصويت لمنح صفة العضوية الكاملة، وهو ما تم إقراره بقرار الملك عبد الله بعد ان تلمس حاجة المجتمع لهن كمشاركات في صناعة القرار(الزعيم، ٢٠١٣: ٢١).

ولقد جاء في تقرير نشره مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (٢٠١٣) عن مشاركة المرأة السياسية في السعودية أن قرار العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ـرحمه اللهـ والقاضي بتعيين ٣٠ سيدة بمجلس الشورى لأول مرة في تاريخ المملكة، فالقرار ينص على تخصيص ٢٠% من المقاعد للنساء وبذلك تفوقت السعودية على دول عريقة في التجربة الديمقراطية، حيث يعد هذا أعلى تمثيل برلماني خليجي والسادس عربيا، و الثمانين على مستوى دول العالم.

وفي دراسة قام بها مركز الأميرة جواهر بنت نايف لدراسات وأبحاث المرأة (٢٠١٣) بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "مشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية" كشفت أن ٤١.٢% من النساء يرغبن في ترشيح أنفسهن لعضوية مجلس الشورى ومشاركة الرجل في العمل السياسي، وأن ٧٣.٥% من النساء أيّدن مشاركة المرأة في مجلس الشورى والعمل السياسي، في حين أن ٦٩.٩% من الرجال أيّد مشاركة المرأة

في مجلس الشورى، وأن ٤٥.٢% من الرجال يعتقدون أن مشاركة المرأة في مجلس الشورى ستثري بشكل إيجابي.

الدراسات السابقة:

أجرى شفيق (٢٠١٠) دراسة هدفت التعرف على الواقع الفعلي لمشاركة المرأة المصرية في المجال السياسي وخاصة في مدينة بنها، ومعرفة إذا ما كانت هذه المشاركة عادية أم أنها أقل مما هو مطلوب. وقد جاءت أبرز النتائج أن العمل السياسي للمرأة لا يصطدم بعوائق قانونية أو تشريعية ولكنها تواجه موروثات ثقافية وتاريخية تعرقل مشاركتها في صنع القرار السياسي، مما خلق لديها نوعا من الإحباط والعزوف عن العمل السياسي.

وقام العايد والعويمر (٢٠١١) بإجراء دراسة هدفت التعرف على مدى مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية والبلدية، وجاءت أبرز النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو درجة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية تعزى لمتغير اختلاف العمر كما أوضحت الدراسة أن مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية والنيابية الأخيرة عام (٢٠٠٧م) جاءت أقل مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، لذلك فإن اتجاهاتهن نحو مشاركتهن في الانتخابات السابقة جاءت سلبية.

وهدفت دراسة المعوشرجي (٢٠١١) التعرف على مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في المجالات المختلفة بصورة عامة وفي المجال السياسي بصورة خاصة، وكانت أبرز النتائج أنه بالرغم من الانجازات الكبيرة التي تحققت للمرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فما زال التقدم في المجال السياسي أكثر ضعفا وأقل تأثيرا من المجالات الاجتماعية، والتمكين السياسي للمرأة أضعف حلقات التمكين للمرأة بشكل عام، وبالرغم من الجهود المبذولة على مستوى الدولة ومؤسساتها الدستورية إلا أن هناك ضعف نسب مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

كما وهدفت دراسة حرارة (٢٠١١) معرفة المداخل المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة، ومعرفة صور المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني، وجاءت أبرز النتائج كما يلي: المرأة الفلسطينية جزء من الكل ولا يمكن فصلها عن المجتمع الذي تتحرك فيه، وعليه فإن أي تأثيرات سلبية أو ايجابية يتعرض لها المجتمع، إنما

تقع عليها أيضا، لذلك فإن أي تفعيل أو تحديث لدور المرأة الفلسطينية يتطلب تفعيل لمجتمعها، الذي يمثل بيئة عملها الحقيقية، كما منحت الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، المرأة الفلسطينية فرصة للخروج المبكر للحياة العامة من خلال الانخراط في الحركة الوطنية، غير أنها لم تستغل الاستغلال الأمثل من قبل النساء مما أخر كثيرا حصولهن على حقوق نوعية، تتضمن المساواة وعدم التمييز.

وبينت دراسة المدلج (٢٠١٤)التي هدفت إلى التعرف على مدى تأثير مشاركة المرأة في مجلس الشورى على مكانة المرأة في المجتمع السعودي، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون وصول المرأة لمجلس الشورى من وجهة نظر الصفوة، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية: أن مشاركة المرأة السعودية في عضوية مجلس الشورى ستسهم في تنويع مجالات عمل المرأة السعودية وذلك بنسبة (٥٠%)، بالإضافة إلى أن مشاركتها ستمكنها من المساهمة الفاعلة في مناقشة مشاكلها بنسبة(٦١%)، كما أن مشاركتها تسهم في زيادة وعي المرأة بالتشريعات والقوانين الخاصة بها بنسبة(٥٥,٩%). أما معوقات مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى فأبرزها أن أفراد العينة موافقة إلى حد ما على أن ضعف وعي المرأة بحقوقها يحول دون مشاركتها بنسبة (٣٧,٥%)، بالإضافة إلى موافقتهم إلى حد ما على أن معارضة الأسرة للعمل كعضوة في مجلس الشورى يحول دون مشاركتها بنسبة (٤١,٢%)

وعلى مستوى الدراسات الأجنبية فقد هدفت دراسة (Pini; Brown; Ryan, 2004) إلى تقييم استخدام استراتيجية القطاع العام والقطاع الخاص لدعم المرأة في الأدوار القيادية وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية لإنشاء شبكات نسائية رسمية، وقد جاءت النتائج في تقسيم وجهات نظر المشاركات حول المنظمة النسوية حيث أعربت المجموعة الأولى عن دعم المنظمات النسائية، أما المجموعة الثانية فتناقض المجموعة الأولى حول أهمية تلك المنظمات بالنسبة للمرأة، وقد جاء في نتائج الدراسة أن المنظمات النسائية تقوم بتوفير قدر كبير من المساواة للمرأة في المناصب القيادية.

وأجرى فرحان ، ٢٠٠٧ (Farhan, 2007) دراسة هدفت إلى تقييم طبيعة المشاركة السياسية وتمكين المرأة والرجل لانتخاب مفوضي هيئة داكا البنجلادشية، وقد أشارت نتائج الدراسة ان مشاركة المرأة في

الحكم المحلي مازالت تحت التقييم والمراقبة، وأن قوة الهيئات النسائية تأتي من خلال المشاركة النسائية الفاعلة للمرأة، وأن المرأة أثبتت جدارتها في المشاركة في الحكم المحلي رغم التحيز الذكوري والدستوري ضدها.

منهجية الدراسة وأدواتها:

منهج الدراسة: تم استخدام منهج المسح الاجتماعي المقارن كأحد مناهج البحوث الوصفية لمناسبتها لأهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات كلية الآداب بجامعة الملك سعود بأقسامها (تاريخ، جغرافيا، دراسات اجتماعية، لغة عربية وآدابها، لغة انجليزية وآدابها، علم المعلومات، الإعلام) والبالغ عددهم (٥٣٥٥) طالب وطالبة والمسجلين في الكلية المذكورة للعام الدراسي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ ، للفصل الدراسي الثاني.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (٣٨٩) مفردة من مختلف التخصصاتتم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية.

أداة الدراسة: تم إعداد استبانة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وقد تألفت الاستبانة من (٤٢) فقرة موزعة على (٤) مجالات ومدرجة بمقياس ليكرت الخماسي، وقد طلب من عينة الدراسة وضع تقديرها لكل فقرة من فقرات المقياس من "موافق بشدة" إلى "غير موافق" حيث أخذ رقم (٥) درجة موافق بشدة، و (٤) درجة "موافق"، (٣) درجة "محايد"، و (٢) درجة "غير موافق"، و (١) درجة "غير موافق بشدة".

صدق وثبات أداة الدراسة: تم تحكيم أداة الدراسة من بعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، وتم الأخذ بمقترحاتهم وتعديلاتهم. كما تم استخدام معامل (ارتباط بيرسون) لقياس الاتساق الداخلي حيث جاءت النتائج أن جميع عبارات الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) مع مجموع المحور الذي تنتمي إليه. تم استخدام معادلة (ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات الأداة، حيث بلغت قيمة الثبات للأداة ككل (888.) وهي نسبة ثبات مقبولة لأغراض الدراسة.

المعالجة الإحصائية: استخدمت المعالجات الإحصائية المناسبة لتساؤلات الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) وكانت الأساليب الإحصائية المتبعة هي: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار (T-test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق بين وجهة نظر أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول: ما واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؟

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وترتيب المتوسطات الحسابية ترتيباً تنازلياً لتحديد أي العبارات كان متوسطها أعلى من غيرها وذلك للمحور الأول في استبيان الدراسة، وقد جاءت النتائج يوضحها الجدول التالي:

أ) من وجهة نظر الطلاب :

جدول (١): القيم الإحصائية لعبارات المحور الأول من وجهة نظر الطلاب

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى خطوة إيجابية	ك	22	33	47	30	18	2.96	1.27	1
		%	14.7	22.0	31.3	20.0	12.0			
٢	تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى ضرورية	ك	22	23	50	24	31	2.70	1.35	8
		%	14.7	15.3	33.3	16	20.7			
٣	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في دعم قضايا المرأة	ك	20	31	37	29	33	2.79	1.35	3
		%	13.3	20.7	24.7	19.3	22.0			
٤	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في توسيع التخصصات التعليمية للمرأة	ك	18	35	44	27	26	2.83	1.30	2
		%	12.0	23.3	29.3	18.0	17.3			
٥	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في تحسين الوضع الوظيفي للمرأة في الوزارات الحكومية	ك	18	30	37	29	36	2.77	1.24	4
		%	12.0	20.0	24.7	19.3	24.0			
٦	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار العام	ك	12	36	37	36	29	2.77	1.34	6
		%	8.0	24.0	24.7	24.0	19.3			
٧	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في تنويع مجال استثمارات المرأة التجارية	ك	14	37	45	27	27	2.77	1.26	5
		%	9.3	24.7	30.0	18.0	18.0			
٨	تثبت المرأة السعودية قدرتها السياسية في دول العالم	ك	19	30	36	32	33	2.76	1.35	7
		%	12.7	20.0	22.0	21.3	24.0			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								2.79	1.31	

يتضح من الجدول رقم (١) المرتبة الأولى حصلت عليها العبارة رقم (١) " تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى خطوة إيجابية " بمتوسط حسابي قدرة (٢.٩٦)، وبانحراف معياري مقداره (١.٢٧) وبدرجة محايد، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة لم تتقلد أي مناصب سياسية قبل ذلك مما يجعل عينة الدراسة من الطلاب محايدين حول قدرة مشاركة المرأة السياسية في مجلس الشورى، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العابد والعويمر، ٢٠١٠) حيث اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو مشاركة المرأة في الانتخابات جاءت سلبية، كما حصلت على المرتبة الثانية العبارة رقم (٤) " تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في توسيع التخصصات التعليمية للمرأة " ، بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٣) وبانحراف معياري مقداره (١.٣٠) وبدرجة محايد، و يمكن تفسير ذلك بأن الطلاب لا يبدون آرائهم حول أن مشاركة المرأة السياسية ستعمل على إتاحة مجالات تعليمية لم تكن متاحة للمرأة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المدلج (٢٠١٤م) بأن(٥٠,٠%) يرون أن مشاركة المرأة ستسهم في تنوع مجالات عمل المرأة السعودية، فتوسيع التخصصات التعليمية للمرأة سيترتب عليه تنوع مجالات عمل المرأة السعودية، كما وجاءت المرتبة السابعة وقبل الأخيرة للعبارة رقم (٨) " تثبت المرأة السعودية قدرتها السياسية في دول العالم "، بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٦) وانحراف معياري مقداره (١.٣٥) وبدرجة محايد، ويمكن تفسير ذلك أن المرأة لم يكن لها أي إسهامات سياسية من قبل ولا حتى أي مشاركة شعبية، مما قد يجعل أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من قدرة المرأة السياسية في دول العالم، أماالمرتبة الثامنة والأخيرة حصلت عليها العبارة رقم (٢) " تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى ضرورية "، بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٠) وانحراف معياري مقداره (١.٣٥) وبدرجة محايد، ويمكن تفسير ذلك ما جاء بالعبارة بالمرتبة الأولى أن أغلب عينة الدراسة محايدون على أن مشاركة المرأة السياسية خطوة إيجابية، وبالتالي فالطلاب محايدون على أن تكون مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى ضرورية، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب كلية الآداب في جامعة الملك سعود (٢.٧٩) وهو متوسط يقع في المدى (٢.٦١ الى ٣.٤٠) وهي درجة " محايد " حسب المقياس المستخدم.

ب) من وجهة نظر الطالبات :

جدول (٢): القيم الإحصائية لعبارات المحور الأول من وجهة نظر الطالبات

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى خطوة إيجابية	ك	84	89	30	21	15	3.88	1.19	3
		%	35.1	37.2	12.6	8.8	6.3			
٢	تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى ضرورية	ك	67	81	41	34	16	3.68	1.26	7
		%	28.0	31.9	17.2	14.2	6.7			
٣	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في دعم قضايا المرأة	ك	85	88	36	21	9	3.92	1.09	1
		%	35.6	36.8	15.1	8.8	3.8			
٤	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في توسيع التخصصات التعليمية للمرأة	ك	83	86	34	29	7	3.89	1.12	2
		%	34.7	35.9	14.2	12.1	2.9			
٥	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في تحسين الوضع الوظيفي للمرأة في الوزارات الحكومية	ك	83	83	36	29	8	3.85	1.13	4
		%	34.7	34.7	15.1	12.1	3.3			
٦	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار العام	ك	69	84	54	21	11	3.75	1.11	6
		%	28.9	35.1	22.6	8.8	4.6			
٧	تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في تنويع مجال استثمارات المرأة التجارية	ك	74	82	47	24	12	3.76	1.14	5
		%	31.0	34.3	19.7	10.0	5.0			
٨	تثبت المرأة السعودية قدرتها السياسية في دول العالم	ك	70	73	52	32	12	3.67	1.19	8
		%	29.3	23.5	21.8	13.4	5.0			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								3.80	1.15	

يتضح من الجدول رقم (٢) ما يأتي أن المرتبة الأولى حصلت عليها العبارة رقم (٣) " تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في دعم قضايا المرأة " بمتوسط حسابي قدرة (٣.٩٢)، وبانحراف معياري مقداره (١.٠٩) ودرجة موافقة وقد يكون مرد ذلك أن الطالبات ترى أن قيم وعادات المجتمع السعودي تحد من فعالية مشاركة المرأة السياسية، فمشاركة المرأة السياسي سيعمل على دعم قضاياهن بشكل كامل، وسيجعل منها عضوا فاعلا في قضايا المرأة بشكل عام، تليها المرتبة الثانية حصلت عليها العبارة رقم (٤) " تسهم مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى في توسيع التخصصات التعليمية للمرأة " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٩) وبانحراف معياري مقداره (١.١٢) وبدرجة موافقة، فهناك بعض التخصصات ترغب الطالبات بالالتحاق بها ويمنعها في ذلك بعض القوانين المفروضة، والتي يمكن استبعادها في حالة مشاركة المرأة السياسي، بفتح تلك التخصصات أمامها، أما المرتبة السابعة وقبل الأخيرة فحصلت عليها العبارة رقم (٢) " تعد مشاركة المرأة السعودية بمجلس الشورى ضرورية " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٦٨) وانحراف معياري مقداره (١.٢٦) وبدرجة "موافقة"، فالعبارات السابقة من إسهام المرأة في دعم قضاياها، وتوسيع التخصصات التعليمية للمرأة،

وتحسين وضعها الوظيفي، وغيره تؤكد أن مشاركة المرأة السياسي ضرورية، تليها المرتبة الثامنة والأخيرة للعبارة رقم (٨) " تثبت المرأة السعودية قدرتها السياسية في دول العالم " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٦٧) وانحراف معياري مقداره (١.١٦)، وتعزي الباحثة ذلك أن تعامل المرأة السياسي مع دول العالم يحتاج لعزم وقوة وخشونة قد تفتقده بعض النساء نتيجة لعاطفتها التي جبلت عليها، مما قد يقلل من قدرتها السياسية في هذا المجال، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود (٣.٨٠) وهو متوسط يقع في المدى (٣.٤١ الى ٤.٢٠) وهي درجة " موافق " حسب المقياس المستخدم.

وجاءت نتيجة السؤال الأول غير متفقة مع نتيجة دراسة (العابد والعزيمر، ٢٠١٠) حيث اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو مشاركة المرأة في الانتخابات جاءت سلبية، ونتيجة دراسة (المعوشرجي، ٢٠١١) أن نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضعيفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

إجابة السؤال الثاني: ما المعوقات الشخصية والاجتماعية والسياسية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب وطالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود ؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وترتيب المتوسطات الحسابية ترتيباً تنازلياً لتحديد أي العبارات كان متوسطها أعلى من غيرها وذلك للمحور الثاني في استبيان الدراسة ، كالتالي :

أولا: المعوقات الشخصية:

أ) من وجهة نظر الطلاب :

جدول (٣): القيم الإحصائية لعبارات محور المعوقات الشخصية من وجهة نظر الطلاب

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩	احتكام المرأة للعاطفة في التعامل مع القضايا السياسية	ك	58	64	20	6	2	4.13	0.89	3
		%	38.7	42.7	13.3	4.0	1.3			

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٠	ضعف الموضوعية لدى المرأة في اتخاذ القرارات	ك	50	70	22	6	2	4.07	0.87	7
		%	33.3	46.7	14.7	4.0	1.3			
١١	ضعف ثقة المرأة بقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة	ك	59	51	25	14	1	4.02	1.00	9
		%	39.3	34.0	16.7	9.3	.7			
١٢	ضعف مقاومة المرأة للضغوط النفسية	ك	64	52	22	10	2	4.11	0.98	6
		%	42.7	34.7	14.7	6.7	1.3			
١٣	ضعف مقاومة المرأة للضغوط الاجتماعية	ك	75	59	10	5	0	4.37	0.76	1
		%	50.0	39.3	6.7	3.3	0			
١٤	عدم قدرة المرأة على اتخاذ مواقف حازمة	ك	57	72	11	8	2	4.16	0.88	2
		%	38.0	48.0	7.3	5.3	1.3			
١٥	عدم قدرة المرأة على تحمل أعباء العمل	ك	54	67	20	9	0	4.11	0.85	4
		%	36.0	44.7	13.3	6.0	0			
١٦	عدم إدراك المرأة لحقوقها القانونية	ك	61	54	27	7	1	4.11	0.91	5
		%	40.7	36.0	18.0	4.7	.7			
١٧	عدم قدرة المرأة على تحمل مسئولية القرارات السياسية	ك	53	61	26	9	1	4.04	0.91	8
		%	35.3	40.7	17.3	6.0	.7			
١٨	نظرة المرأة الدونية لذاتها	ك	39	43	33	29	6	3.53	1.19	10
		%	26.0	28.7	22.0	19.3	4.0			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								4.06	0.92	

يتضح من الجدول رقم (٣) أنه حصلت على المرتبة الأولى : العبارة رقم (١٣) " ضعف مقاومة المرأة للضغوط الاجتماعية " بمتوسط حسابي قدرة (٤.٣٧)، وبانحراف معياري مقداره (٠.٧٦) ودرجة موافق بشدة، فالمرأة بحكم طبيعتها غير قادرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها مثل الرجل، وهو ما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الأولى بدرجة موافق بشدة من وجهة نظر الطلاب، وحصلت على المرتبة الثانية :العبارة رقم (١٤) " عدم قدرة المرأة على اتخاذ مواقف حازمة " ، بمتوسط حسابي قدره (٤.١٦)، وبانحراف معياري مقداره (٠.٨٨) ودرجة موافق، فنظرة الرجل أن المرأة غير قادرة على اتخاذ مواقف حازمة ناتجة من النظرة الدونية للمجتمع تجاه المرأة والتي جعلت العبارة تحتل المرتبة الثانية من ضمن المعوقات الشخصية، كما حصلت على المرتبة المرتبة التاسعة وقبل الأخيرة العبارة رقم (١١) " ضعف ثقة المرأة بقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة"، بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٢)، وانحراف معياري مقداره (١.٠٠) ودرجة موافق وقد يكون مرد ذلك ما جاء سابقا ان المرأة لا تحتكم للموضوعية واحتكامها للعاطفة في بعض الأحيان ، مما يقلل من قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الرشيدة في بعض الأحيان، أما المرتبة العاشرة والأخيرة العبارة رقم (١٨) " نظرة المرأة

الدونية لذاتها " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٥٣) وانحراف معياري مقداره (١.١٩)، ودرجة موافق وقد يكون مرد ذلك التربية الأسرية التي تربت عليها المرأة وتفضيل الذكر بالعائلة على الأنثى في بعض العائلات السعودية، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب كلية الآداب في جامعة الملك سعود بلغ (٤.٠٦) وهو متوسط يقع في المدى (٣.٤١ الى ٤.٢٠) وهي درجة " موافق " حسب المقياس المستخدم.

ب) من وجهة نظر الطالبات :

جدول (٤): القيم الإحصائية لعبارات محور المعوقات الشخصية من وجهة نظر الطالبات

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٩	احتكام المرأة للعاطفة في التعامل مع القضايا السياسية	ك	57	78	64	33	7	3.61	1.08	1
		%	23.8	32.6	26.8	13.8	2.9			
١٠	ضعف الموضوعية لدى المرأة في اتخاذ القرارات	ك	40	46	75	57	21	3.23	1.23	3
		%	16.7	19.2	31.4	23.8	8.8			
١١	ضعف ثقة المرأة بقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة	ك	24	57	66	56	36	2.86	1.23	9
		%	10.0	23.8	27.6	23.4	15.1			
١٢	ضعف مقاومة المرأة للضغوط النفسية	ك	41	54	68	41	35	3.16	1.31	6
		%	17.2	22.6	28.5	17.2	14.6			
١٣	ضعف مقاومة المرأة للضغوط الاجتماعية	ك	49	60	65	49	16	3.34	1.21	2
		%	20.5	25.1	27.2	20.5	6.7			
١٤	عدم قدرة المرأة على اتخاذ مواقف حازمة	ك	37	63	64	46	29	3.06	1.28	7
		%	15.5	26.4	26.8	19.2	12.1			
١٥	عدم قدرة المرأة على تحمل أعباء العمل	ك	30	51	72	53	33	2.89	1.25	8
		%	12.6	21.3	22.2	30.1	13.8			
١٦	عدم إدراك المرأة لحقوقها القانونية	ك	49	52	60	51	27	3.22	1.30	4
		%	20.5	21.8	25.1	21.3	11.3			
١٧	عدم قدرة المرأة على تحمل مسئولية القرارات السياسية	ك	43	55	69	44	28	3.17	1.26	5
		%	18.0	23.0	28.9	18.4	11.7			
١٨	نظرة المرأة الدونية لذاتها	ك	34	47	57	52	49	2.85	1.34	10
		%	14.2	19.7	23.8	21.8	20.5			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								3.14	1.25	

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه حصلت المرتبة الأولى : العبارة رقم (٩) " تعد احتكام المرأة للعاطفة في التعامل مع القضايا السياسية " بمتوسط حسابي قدرة (٣.٦١)، وبانحراف معياري مقداره (١.٠٨) ودرجة موافق، فهو شيء لا يمكن أن تنكره المرأة بشخصيتها فالمرأة جُبِلت على العاطفة ذلك ما جعل العبارة تحصل

على المرتبة الأولى. أما المرتبة الثانية حصلت عليها العبارة رقم (١٣) " ضعف مقاومة المرأة للضغوط الاجتماعية " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٣)، وبانحراف معياري مقداره (١.٢١) ودرجة محايد، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة المرأة الحساسة والتي قد تجعلها أقل قدرة على تحمل الضغوط من الرجل، والمرأة أكثر قدرة على معرفة نفسها وطبيعتها مما جعل العبارة تحصل على المرتبة الثانية، كما حصلت على المرتبة التاسعة وقبل الأخيرة العبارة رقم (١١) " ضعف ثقة المرأة بقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة"، بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٦)، وانحراف معياري مقداره (١.٢٣) ودرجة محايد، مما يعني رغم تعد مسؤوليات المرأة إلا أنها تتمتع بقدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، أما المرتبة العاشرة والأخيرة فقد حصلت عليها العبارة رقم (١٨) " نظرة المرأة الدونية لذاتها " ، بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٥) وانحراف معياري مقداره (١.٣٤) ودرجة محايد، وقد يكون مرد ذلك التربية الأسرية التي تربت عليها المرأة وتفضيل الذكر بالعائلة على الأنثى في بعض العائلات السعودية، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود (٣.١٤) وهو متوسط يقع في المدى (٢.٦١ الى ٣.٤٠) وهي درجة " محايد " حسب المقياس المستخدم.

وجاءت نتيجة السؤال الثاني حول وجود المعوقات الشخصية من وجهة نظر الطلاب والطالبات متفقة مع نتيجة دراسة (المدلج، ٢٠١٤) بوجود إحباط وعزوف عن المشاركة السياسية ناتج عن نقص وعي المرأة بأهمية ممارسة الحقوق السياسية

ثانيا: المعوقات الاجتماعية:

أ) من وجهة نظر الطلاب :

جدول (٥): القيم الإحصائية لعبارات محور المعوقات الاجتماعية من وجهة نظر الطلاب

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١٩	نظرة المجتمع السعودي للمرأة كربة بيت فقط	ك	41	82	22	5	0	4.06	0.74	4
		%	27.3	54.7	14.7	3.3	0			
٢٠	تعدد المسؤوليات الأسرية لدى المرأة	ك	48	73	20	9	0	4.07	0.83	3
		%	32.0	48.7	13.3	6.0	0			
٢١	ضعف ثقة المجتمع في أداء المرأة العاملة لأدوارها	ك	52	68	26	4	0	4.12	0.79	1

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		%	34.7	45.3	17.3	2.7	0			
٢٢	عدم تقبل المجتمع لترشيح المرأة لمناصب قيادية سياسية	ك	51	63	28	6	2	4.03	0.90	6
		%	34.0	42.0	18.7	4.0	1.3			
٢٣	معارضة الزوج لتولي المرأة منصب قيادي سياسي خشية انشغالها عن اداء ادوارها كزوجة وأم	ك	50	62	32	2	4	4.01	0.92	8
		%	33.3	41.3	21.3	1.3	2.7			
٢٤	وجود تفاوت في المكانة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في المجتمع السعودي	ك	44	68	29	5	4	3.95	0.93	9
		%	29.3	45.3	19.3	3.3	2.7			
٢٥	رفض الرجل لنجاح المرأة وتقلدها لمناصب عليا سياسية	ك	49	60	27	11	3	3.94	0.99	11
		%	32.7	40.0	18.0	7.3	2.0			
٢٦	معارضة الاهل تولي المرأة مناصب قيادية سياسية خوفاً عليها من المسائلة	ك	48	61	25	13	3	3.92	1.01	12
		%	32.0	40.7	16.7	8.7	2.0			
٢٧	التنشئة الاجتماعية للمرأة التي تميز بين الرجل والمرأة	ك	48	61	28	10	3	3.94	0.98	10
		%	32.0	40.7	18.7	6.7	2.0			
٢٨	المجتمع السعودي لا يتقبل مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى	ك	51	62	23	11	3	4.05	1.02	5
		%	34.1	41.3	15.3	7.3	2.0			
٢٩	عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لتنقل المرأة خارج المملكة بدون محرم	ك	55	62	23	7	3	4.11	0.96	2
		%	36.7	41.3	15.3	4.7	2.0			
٣٠	عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لقضية الاختلاط في مجلس الشورى	ك	45	65	24	10	6	4.02	1.11	7
		%	30.0	43.3	16.0	6.7	4.0			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								4.02	0.93	

يتضح من الجدول رقم (٥) أن المرتبة الأولى حصلت عليها العبارة رقم (٢١) " ضعف ثقة المجتمع في أداء المرأة العاملة لأدوارها" بمتوسط حسابي قدرة (٤.١٢) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٧) ودرجة موافق، فالمرأة العاملة تتعدد مسؤولياتها وتختلف أدوارها مما قد يرهقها ويشتت أفكارها، وقد ينتج عن هذا التعدد ضعف في أداء المرأة العاملة لتلك الأدوار المختلفة، أما المرتبة الثانية فقد حصلت عليها العبارة رقم (٢٩) "عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لتنقل المرأة خارج المملكة بدون محرم " ، بمتوسط حسابي قدره (٤.١١) وانحراف معياري مقداره (٠٩٦) ودرجة موافق، ويمكن تفسير ذلك للتربية الدينية والمجتمعية لأفراد المجتمع السعودي التي لا تقبل بخروج المرأة بمفردها وتنقلّها بدون محرم، هذا قد يحد بدوره من مشاركة المرأة السياسية. أما المرتبة الحادية عشر وقبل الأخيرة حصلت عليها العبارة رقم (٢٥) " رفض الرجل لنجاح المرأة وتقلدها لمناصب عليا سياسية " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٩٤) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٩) ودرجة موافق، وقد تكون التنشئة

السياسية لها بعض الأثر في وجود هذا الرفض والتي تصنع غيرة لدى الرجل من نجاح المرأة سياسيا كون المنصب كان حكرا على الرجال فقط، أما المرتبة الثانية عشر والأخيرة حصلت عليها العبارة رقم (٢٦) " معارضة الأهل تولي المرأة مناصب قيادية سياسية خوفاً عليها من المسائلة" ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٩٢) وانحراف معياري مقداره (١.٠١) ودرجة موافق وقد يرجع السبب في ذلك أن المجتمع والأهل تعودوا على رؤية المرأة تابعا للرجل، وأن مسؤوليات المرأة تقتصر في نطاق محدد، والمنصب القيادي السياسي يتبعه عدة مسؤوليات وواجبات يتحتم على المرأة تحملها، وتحمل تبعاتها، وهو ما قد يخشاه المجتمع على المرأة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب كلية الآداب في جامعة الملك سعود بلغ (٤.٠٢) وهو متوسط يقع في المدى (٣.٤١ الى ٤.٢٠) وهي درجة " موافق " حسب المقياس المستخدم .

ب) من وجهة نظر الطالبات :

جدول (٦): القيم الإحصائية لعبارات محور المعوقات الاجتماعية من وجهة نظر الطالبات

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١٩	نظرة المجتمع السعودي للمرأة كربة بيت فقط	ك	62	80	42	41	14	3.56	1.21	12
		%	25.9	33.5	17.6	17.2	5.9			
٢٠	تعدد المسؤوليات الأسرية لدى المرأة	ك	58	117	42	20	2	3.87	0.90	4
		%	24.3	49.0	17.6	8.4	.8			
٢١	ضعف ثقة المجتمع في أداء المرأة العاملة لأدوارها	ك	62	101	37	32	7	3.75	1.07	9
		%	25.9	42.3	15.5	13.4	2.9			
٢٢	عدم تقبل المجتمع لترشيح المرأة لمناصب قيادية سياسية	ك	79	98	36	18	8	3.93	1.04	3
		%	33.1	41.0	15.1	7.5	3.3			
٢٣	معارضة الزوج لتولى المرأة منصب قيادي سياسي خشية انشغالها عن اداء ادوارها كزوجة وأم	ك	68	92	51	24	4	3.82	1.01	7
		%	28.5	38.5	21.3	10.0	1.7			
٢٤	وجود تفاوت في المكانة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في المجتمع السعودي	ك	75	81	58	18	7	3.83	1.05	6
		%	31.4	33.9	24.3	7.5	2.9			
٢٥	رفض الرجل لنجاح المرأة وتقلدها لمناصب عليا سياسية	ك	71	78	45	39	6	3.71	1.13	10
		%	29.7	32.6	18.8	16.3	2.5			
٢٦	معارضة الاهل تولي المرأة مناصب قيادية سياسية خوفاً عليها من المسائلة	ك	61	93	61	19	5	3.78	0.99	8
		%	25.5	38.9	25.5	7.9	2.1			
٢٧	التنشئة الاجتماعية للمرأة التي تميز بين الرجل والمرأة	ك	70	92	52	17	8	3.83	1.04	5
		%	29.3	38.5	21.8	7.1	3.3			

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٢٨	المجتمع السعودي لا يتقبل مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى	ك	57	93	51	30	8	3.67	1.07	11
		%	23.8	38.9	21.3	12.6	3.3			
٢٩	عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لتنقل المرأة خارج المملكة بدون محرم	ك	88	95	33	20	3	4.03	0.98	2
		%	36.8	39.7	13.8	8.4	1.3			
٣٠	عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لقضية الاختلاط في مجلس الشورى	ك	93	94	30	15	7	4.05	1.02	1
		%	38.9	39.3	12.6	6.3	2.9			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								3.82	1.04	

يتضح من الجدول رقم (٦) أنه حصلت على المرتبة الأولى : العبارة رقم (٣٠) " عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لقضية الاختلاط في مجلس الشورى " بمتوسط حسابي قدرة (٤.٠٥) وانحراف معياري مقداره (١.٠٢) ودرجة موافقة، فالاختلاط من العوائق التي أعاقت المرأة السعودية عن العمل في المجال السياسي وبشكل عام تعاني في بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من قضية عدم تقبل المجتمع للاختلاط في حدود المسموح به، هذا ما جعل العبارة تحصل على المرتبة الأولى من وجهة نظر الطالبات، أما المرتبة الثانية فحصلت عليها العبارة رقم (٢٩) " عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لتنقل المرأة خارج المملكة بدون محرم " ، بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٣) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٨) ودرجة موافقة، ذلك أن التنشئة المجتمعية ترفض خروج المرأة بدون محرم وسفرها للخارج، والمرأة المشاركة سياسيا تفرض عليها وظيفتها التنقل بين المناطق والدول، لأغراض سياسية، وقد يكون المجتمع وتقاليده عائقا أمامها، أما المرتبة الحادية عشر وقبل الأخيرة حصلت عليها العبارة رقم (٢٨) " المجتمع السعودي لا يتقبل مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى"، بمتوسط حسابي قدره (٣.٦٧) وانحراف معياري مقداره (١.٠٧) ودرجة موافقة، وجاءت المرتبة الثانية عشر والأخيرة حصلت عليها العبارة رقم (١٩) " نظرة المجتمع السعودي للمرأة كربة بيت فقط" ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٥٦) وانحراف معياري مقداره (١.٢١) ودرجة موافقة، وسبب ذلك التنشئة المجتمعية والأسرية التي وضعت المرأة كربة بيت أو في بعض الوظائف المحددة الأخرى، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود بلغ (٣.٨٢) وهو متوسط يقع في المدى (٣.٤١ الى ٤.٢٠) وهي درجة "موافق " حسب المقياس

المستخدم. وجاءت نتيجة السؤال الثاني حول وجود معوقات اجتماعية من وجهة نظر الطلاب والطالبات متفقة مع نتيجة دراسة (Farhan, 2007) بوجود تحيز ذكوري ودستوري ضد مشاركة المرأة السياسيه.

ثالثا: المعوقات السياسية:

أ) من وجهة نظر الطلاب :

جدول (٧): القيم الإحصائية لعبارات محور المعوقات السياسية من وجهة نظر الطلاب

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣١	ضعف إشراك المرأة في اتخاذ القرار السياسي	ك	36	72	30	10	2	3.87	0.90	2
		%	24.0	48.0	20.0	6.7	1.3			
٣٢	عدم إعداد المرأة السعودية لمجلس الشورى	ك	47	59	34	9	1	3.95	0.92	1
		%	31.3	39.3	22.7	6.0	.7			
٣٣	عدم تشجيع المرأة على المشاركة السياسية يقلل من قدرتها على الابتكار والإبداع في العمل السياسي	ك	36	64	36	14	0	3.81	0.91	4
		%	24.0	42.7	24.0	9.3	0			
٣٤	تفضيل المنظمات السياسية الرجال على النساء في موقع اتخاذ القرار السياسي	ك	44	56	33	17	0	3.85	0.97	3
		%	29.3	37.3	22.0	11.3	0			
٣٥	قلة دعم التشريعات والقوانين للمرأة ومساندتها في المشاركة السياسية	ك	48	48	36	9	8	3.80	1.12	6
		%	32.0	32.0	24.0	6.0	5.3			
٣٦	وجود قوانين تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة	ك	39	45	44	16	6	3.63	1.10	10
		%	26.0	30.0	29.3	10.7	4.0			
٣٧	عدم وجود مراكز تعمل على توعية المرأة بأهمية مشاركتها السياسية	ك	33	47	55	12	3	3.63	0.98	9
		%	22.0	31.3	36.7	8.0	2.0			
٣٨	اعتقاد صناع القرار السياسي باهتمام المرأة بالأمور الشكلية على حساب الأمور الهامة	ك	30	64	42	11	3	3.71	0.94	7
		%	20.0	42.7	28.0	7.3	2.0			
٣٩	عدم ثقة صناع القرار بقدرات المرأة السياسية	ك	42	52	42	13	1	3.81	0.97	5
		%	28.0	34.7	28.0	8.7	.7			
٤٠	تكتل الأعضاء الذكور ضد مقترحات الأعضاء الإناث في مجلس الشورى	ك	30	55	41	20	4	3.58	1.04	11
		%	20.0	36.7	27.3	13.3	2.7			
٤١	عدم وجود إلمام كافي بأنظمة ولوائح مجلس الشورى	ك	34	56	37	19	4	3.65	1.05	8
		%	22.7	37.3	24.7	12.7	2.7			
٤٢	تهميش الأعضاء الذكور لمشاركة الأعضاء الإناث في مجلس الشورى	ك	32	42	41	29	6	3.43	1.14	12
		%	21.3	28.0	27.3	19.3	4.0			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								3.73	1.00	

يتضح من الجدول رقم (٧) أنه جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (٣٢) " عدم إعداد المرأة السعودية لمجلس الشورى " بمتوسط حسابي قدرة (٣.٩٥) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٢) ودرجة موافق، فعدم وجود

جهات مختصة تعمل على إعداد وتدريب المرأة السعودية لتتقلد منصبا سياسيا هو من أكثر المعوقات السياسية التي تواجهها المرأة السعودية والتي تحد من مشاركتها السياسية، أما المرتبة الثانية فحصلت عليها العبارة (٣١) " ضعف إشراك المرأة في اتخاذ القرار السياسي " بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٧) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٠) ودرجة موافق، فدور المرأة في المجتمع السعودي كان مهمشا وثانويا في المجال السياسي، ولم يكن للمرأة السعودية فيه حق التصويت والانتخاب حتى يكون لها مشاركة في اتخاذ قرار سياسي حتى صدور المرسوم الملكي بمشاركة المرأة السياسي في مجلس الشورى، وجاءت في المرتبة الحادية عشر وقبل الأخيرة العبارة رقم(٤٠) " تكتل الأعضاء الذكور ضد مقترحات الأعضاء الإناث في مجلس الشورى"، بمتوسط حسابي قدره (٣.٥٨) وانحراف معياري مقداره (١.٠٤) ودرجة موافق، وقد يكون سببه عدم تعود الأعضاء الذكور على وجود المرأة في مجلس الشورى وبالتالي تحيز الذكور لمقترحاتهم ضد مقترحات الأعضاء الإناث، فمجلس الشورى لم يعهد مشاركة النساء قبل القرار الملكي الجديد لمشاركة النساء في مجلس الشورى، مما قد يولد نوعا من التكتلات والتجمعات ضد الأعضاء الإناث، وجاءت في المرتبة الثانية عشر العبارة رقم (٤٢) " تهميش الأعضاء الذكور لمشاركة الأعضاء الإناث في مجلس الشورى " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٣) وانحراف معياري مقداره (١.١٤) ودرجة موافق، وهو ما أكدت عليه العبارة في المرتبة (١١) من عدم تعود الأعضاء الذكور على وجود العنصر النسائي في مجلس الشورى مما يدفع بعضهم إلى تهميش المشاركة النسائية، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طلاب كلية الآداب في جامعة الملك سعود (٣.٧٣) وهو متوسط يقع في المدى (٣.٤١ الى ٤.٢٠) وهي درجة " موافق " حسب المقياس المستخدم .

ب) من وجهة نظر الطالبات :

جدول (٨): القيم الإحصائية لعبارات محور المعوقات السياسية من وجهة نظر الطالبات

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٣١	ضعف إشراك المرأة في اتخاذ القرار السياسي	ك	61	105	43	24	6	3.80	1.01	9
		%	25.5	43.9	18.0	10.0	2.5			
٣٢	عدم إعداد المرأة السعودية لمجلس الشورى	ك	77	100	40	19	3	3.96	0.96	2
		%	32.2	41.8	16.7	7.9	1.3			
٣٣	عدم تشجيع المرأة على المشاركة السياسية يقلل من قدرتها على	ك	69	89	52	20	9	3.79	1.07	10

م	العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	الابتكار والإبداع في العمل السياسي	%	28.9	37.2	21.8	8.4	3.8			
٣٤	تفضيل المنظمات السياسية الرجال على النساء في موقع اتخاذ القرار السياسي	ك	83	86	53	13	4	3.97	0.97	1
		%	34.7	36.0	22.2	5.4	1.7			
٣٥	قلة دعم التشريعات والقوانين للمرأة ومساندتها في المشاركة السياسية	ك	65	97	59	17	1	3.87	0.91	5
		%	27.2	40.6	24.7	7.1	.4			
٣٦	وجود قوانين تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة	ك	51	83	70	27	8	3.59	1.05	12
		%	21.3	34.7	29.3	11.3	3.3			
٣٧	عدم وجود مراكز تعمل على توعية المرأة بأهمية مشاركتها السياسية	ك	74	99	45	18	3	3.93	0.95	3
		%	31.0	41.4	18.8	7.5	1.3			
٣٨	اعتقاد صناع القرار السياسي باهتمام المرأة بالأمور الشكلية على حساب الأمور الهامة	ك	65	95	54	19	6	3.81	1.01	8
		%	27.2	39.7	22.6	7.9	2.5			
٣٩	عدم ثقة صناع القرار بقدرات المرأة السياسية	ك	73	94	53	15	4	3.91	0.96	4
		%	30.5	39.3	22.2	6.3	1.7			
٤٠	تكتل الأعضاء الذكور ضد مقترحات الأعضاء الإناث في مجلس الشورى	ك	72	80	63	20	4	3.82	1.01	7
		%	30.1	33.5	26.4	8.4	1.7			
٤١	عدم وجود إلمام كافي بأنظمة ولوائح مجلس الشورى	ك	69	94	49	25	2	3.85	0.98	6
		%	28.9	39.3	20.5	10.5	.8			
٤٢	تهميش الأعضاء الذكور لمشاركة الأعضاء الإناث في مجلس الشورى	ك	72	73	56	27	11	3.70	1.15	11
		%	30.1	30.5	23.4	11.3	4.6			
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور								3.83	1.00	

يتضح من الجدول رقم (٨) أن المرتبة الأولى حصلت عليها العبارة رقم (٣٤) " تفضيل المنظمات السياسية الرجال على النساء في موقع اتخاذ القرار السياسي " بمتوسط حسابي قدرة (٣.٩٧) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٧) ودرجة موافقة، وقد يكون سبب ذلك أن أدوار الرجل ومسؤولياته أقل من المرأة، كما أن خبرته واختلاطه تؤهله لأن يكون لديه اطلاع أوسع وأشمل في بعض الأحيان، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (٣٢) " عدم إعداد المرأة السعودية لمجلس الشورى " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٩٦) وانحراف معياري مقداره (٠.٩٦)، ودرجة موافقة وقد يكون مرد ذلك إلى قلة الهيئات والمؤسسات التي تعمل على إعداد المرأة السعودية لمجلس الشورى وقد يعود السبب إلى حداثة مشاركة المرأة السياسي، كما جاءت في المرتبة الحادية عشر وقبل الأخيرة العبارة رقم (٤٢) " تهميش الأعضاء الذكور لمشاركة الأعضاء الإناث في مجلس الشورى " ، بمتوسط حسابي قدره (٣.٧٠) وانحراف معياري مقداره (١.١٥)، وهذه النتيجة متوافقة مع النتيجة في المرتبة السابعة، اما المرتبة الثانية عشر والاخيرة حصلت عليها العبارة رقم (٣٦) " وجود قوانين تسمح بممارسة التمييز

ضد المرأة"، بمتوسط حسابي قدره (٣.٥٩) وانحراف معياري مقداره (١.٠٥)، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من وجهة نظر طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود (٣.٨٣) وهو متوسط يقع في المدى (٣.٤١ الى ٤.٢٠) وهي درجة " موافق " حسب المقياس المستخدم .

وجاءت نتيجة السؤال الثاني حول وجود المعوقات السياسية من وجهة نظر الطلاب والطالبات غير متفقة مع دراسة المعوشرجي (٢٠١١) حيث أن هناك جهود مبذولة على مستوى الدولة ومؤسساتها الدستورية مما قد يقلل من المعوقات السياسية التي تحد من مشاركة المرأة الكويتية في المجال السياسي.

إجابة السؤال الثالث: ما الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس ؟

أ) بالنسبة للمتغير " الجنس " :

لإيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات إفراد عينة الدراسة تعزي لمتغير الجنس تم استخدام اختبار (T-test) " للعينات المستقلة "كالتالي :

جدول (٩): الفروق باستخدام اختبار (T-test) بالنسبة لمتغير الجنس

المحاور	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى	ذكور	150	2.79	1.13	8.97-	.000	يوجد فروق
	إناث	239	3.80	0.98			
المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى	ذكور	150	4.06	0.62	11.5	.000	يوجد فروق
	إناث	239	3.14	0.95			
المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى	ذكور	150	4.02	0.62	2.86	.004	يوجد فروق
	إناث	239	3.82	0.74			
المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى	ذكور	150	3.73	0.65	-1.52	.129	لا يوجد فروق
	إناث	239	3.83	0.69			
الدراسة ككل	ذكور	150	3.713	0.383	1.18	0.27	لا يوجد فروق
	إناث	239	3.658	0.524			

يبين الجدول رقم (٩) ما يلي :

أ) في محور (واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات إفراد عينة الدراسة " الطلاب والطالبات " تعزي لمتغير (الجنس) ، حيث مستويات الدلالة الإحصائية لقيمة (T) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) أي دالة إحصائيا ، وهذه الفروق لصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهن " الإناث " ، بمعنى أن الطالبات اعلي في متوسط إجاباتهم " أرائهم " في واقع المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من متوسط إجابات الطلاب .

ب) في محور (المعوقات الشخصية) ومحور (المعوقات الاجتماعية) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات إفراد عينة الدراسة " الطلاب والطالبات " تعزي لمتغير (الجنس) ، حيث مستويات الدلالة الإحصائية لقيمة (T) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) أي دالة إحصائيا ، وهذه الفروق لصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهم "الذكور" ، بمعنى أن الطلاب اعلى في متوسط إجاباتهم " أرائهم " في وجود المعوقات الشخصية و المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى من متوسط إجابات الطالبات .

ج) في محور (المعوقات السياسية) وفي الدرجة الكلية للدراسة ككل : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات إفراد عينة الدراسة " الطلاب والطالبات " تعزى لمتغير (الجنس) ، حيث مستويات الدلالة الإحصائية لقيمة (T) أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥) أي غير دالة إحصائيا.

توصيات الدراسة:

أ-توصيات متعلقة بالجامعات ومراكز البحث العلمي :

١. إجراء البحوث والدراسات لكل ما يخص النساء المشاركات في مجلس الشورى.
٢. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال المناهج والأنشطة الدراسية .
٣. التواصل مع الجهات المجتمعية المختلفة لتعزيز العمل التوعوي لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها من ذلك بما يتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع .

ب- توصيات متعلقة بوسائل الاعلام :

١. دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المشاركة السياسية للمرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال.

٢. تفعيل(وسوم نشطة) في مواقع التواصل الاجتماعي حول انجازات المرأة السعودية وأهمية مشاركتها في مجلس الشورى.

٣. تصحيح النظرة السلبية التي قد يحملها البعض عن العضوات المشُاركات في المجلس .

ج- توصيات متعلقة بالجهات المجتمعية (التربوية- الدينية- المنظمات الاهلية) :

١. ضرورة تغيير النظرة الدونية والقاصرة تجاه امكانيات وقدرات المرأة السعودية السياسية.

٢. إعداد برامج تدريبيه منظمة لزيادة قدرات المرأة وكفاءتها وتأهيليها للوصول لمجلس الشورى والتدرج في ذلك، واطلاعها على تجارب الدول الأخرى .

٣. تنسيق جهود الجمعيات الأهلية والمؤسسات الرسمية لعقد الندوات والمؤتمرات في مجال توعية النساء بحقوقهن السياسية.

٤. تذليل العقبات التي تواجه المرأة السعودية عند مشاركتها بمجلس الشورى من خلال تسهيل إجراءات التنقل والمرافقين.

المراجع:

- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء. (٢٠١٢)، المملكة العربية السعودية.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (٢٠٠٢). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- جاد الله، حنين عبد الرحيم. (٢٠٠٧). التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين ١٩٩٦-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- حرارة، محي الدين، (٢٠١١)، المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني، مجلة البحث العلمي في الآداب. العدد (١٢).
- خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، وزارة الإقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- الزعيم، أحلام. (٢٠١٣). بقرار تاريخي: تعيين ٣٠ امرأة في مجلس الشورى، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، المملكة العربية السعودية، العدد ٦٥.
- شفيق، دعاء، (٢٠١٠)، المشاركة السياسية للمرأة المصرية: دراسة قانونية تحليلية، مجلة الديمقراطية مجلد ٣٢.
- شقير، حفيظة. (٢٠٠٤). المشاركة السياسية للمرأة العربية: تحديات امام التكريس الفعلي للمواطنة، التقرير التأليفي، دراسة ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا، قسم الإعلام في المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- الشيخ، فاتن. (٢٠١١). المرأة السعودية منتخبة ومنتخبة، مجلة القافلة، شركة أرامكو السعودية، مجلد ٦٠ (٥).
- العايد، حسن والعويمر، وليد. (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية للطالبات والمعلمات في إقليم البتراء من محافظة معان، مجلة حوليات آداب عين شمس، مصر، مجلد ٣٨.
- العيسوي، أشرف سعد. (٢٠٠٩). السعودية انطلاقة إصلاحية جديدة، مجلة الديمقراطية، السنة التاسعة، العدد ٣٤.
- المدلج، مي(٢٠١٤) اتجاهات الصفوة نحو عضوية المرأة السعودية في مجلس الشورى، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،كلية العلوم الاجتماعية، الرياض.
- المرأة وأهداف الألفية للتنمية. (٢٠٠٥)،ورشة عمل. المملكة العربية السعودية. الرياض.
- مركز الأميرة جواهر بنت نايف لدراسات وأبحاث المرأة. (٢٠١٣). مشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية، صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة، المملكة العربية السعودية.

- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (٢٠١٣). قراءة لمشاركة المرأة السياسية في السعودية، وكالة اخبار المرأة. الأردن.
- المعوشرجي، فوزي محمد، (٢٠١١)،"المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: تحليل بنائي تاريخي"، حوليات آداب عين شمس، عدد خاص بالدراسات الاجتماعية.
- وثيقة الإسكندرية. (٢٠٠٤). قضايا الإصلاح في الوطن العربي، عقد المؤتمر في الإسكندرية ١٢- ١٣- مارس. مصر.
- التتير، سامي ونصر الله، توفيق. المرأة ومجلس الشورى: قراءة في ملامح المرحلة الجديدة، مجلة اليمامة تم استرجاعه في ١٥/ ١٠/ ٢٠١٣ على الرابط:

http://sites.alriyadh.com/alyamamah/article/968026

- Pini, Barbara; Brown, Kerry; Ryan, Chris (2004) "Women-only networks as a strategy for change? A case study from local government", Women In Management Review, Vol. 19 Iss: 6, pp.286 – 292
- Farhan, Zaman. (2007). The Nature of Political Empowerment and Gender in Local Governance: A Comparative Study of Dhaka City Corporation and Narayangonj Municipality, Bangladesh e- Journal of Sociologgy, Vol. 4, Issue 1.
- WORLD AND REGIONAL AVERAGES (2013). Women in National Parliaments. Inter-Parliamentary Union.